البحرين

الجدول 1	2018
عدد السكان (بالمليون)	1.6
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	38.3
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	24435
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)[1]	101.0
العمر المُتوقع عند الولادة، سنة[1]	77.0

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
ملاحظات:
(i) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2017)

من المتوقع أن ينمو الاقتصاد غير النفطي بنسبة 2.2% تقريباً، خلال المدة من 2019 إلى 2021، بفضل استثمار دول مجلس التعاون الخليجي الذي يدعم الإنفاق المرتفع على البنية التحتية. ومن شأن هذا أن يعوض الضعف المستمر في قطاع النفط، ويبقي النمو الكلي عند مستوى قريب من 2%. كما يتوقع أن يزيد التضخم هذا العام إلى 3.3% نتيجة لفرض ضريبة القيمة المضافة. ومن المتوقع أن يتراجع عجز الموازنة تدريجياً تماشيا مع الإصلاحات المحددة في برنامج توازن الموازنة. فمن شأن الالتزام بهذا البرنامج أن يؤدي إلى تحسين مركز الحساب الجاري الخارجي وتخفيف الضغط على الاحتياطي الأجنبي في البحرين.

أحدث التطورات

تشير التقديرات إلى بقاء النمو الكلي عند 1.8% في 2019، وتباطؤ النمو غير النفطي قليلاً إلى 2.2%، من مستواه البالغ 2.5% في 2018، مدفوعاً بإجراءات ضبط أوضاع المالية العامة المزمعة في إطار برنامج توازن الموازنة، بما فيها ضريبة القيمة المضافة. كما تشير التقديرات إلى نمو القطاع النفطي بما لا يزيد على 0.2%، بعد انكماشه بنسبة 1.2% في 2018، بعد وضع حد أقصى للإنتاج، بموجب اتفاق تقليص الإنتاج أوبك+، وضعف الإنتاج من الخام. ومع ذلك، وفقاً للأرقام التي أعلنتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني البحرينية، نما اقتصاد البحرين بنسبة 2.7% في الربع الأول من عام 2019، مدفوعاً بالتوسع في القطاع غير النفطي وزيادة الإنفاق على البنية التحتية بفضل حزمة الدعم المالي الخليجية. ووفقاً للتقديرات، سيرتفع التضخم في 2019 إلى 3.3% نظراً لفرض ضريبة القيمة المضافة في يناير/كانون الثاني 2019.

وعلى الرغم من انخفاض مركز المالية العامة والمركز الخارجي، فإنهما ما زالا عقبة في سبيل تحقيق الاستدامة. وقد اعتمدت البحرين برنامجاً لتحقيق توازن الموازنة بحلول عام 2022. ودعمت هذه الخطة بتمويل قدره 10 مليارات دولار مقدم من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. ويخضع البرنامج لمراقبة صندوق النقد العربي. وقد رسمت البحرين مساراً لخفض العجز في إطار هذا البرنامج، بحيث ينخفض العجز من 12% من إجمالي الناتج المحلي في 2018، إلى 8% في 2019، و 2.1 و 1% في 2020 و 2021، على التوالي. وفرضت البحرين ضريبة القيمة المضافة في عام 2019. ومن المقدر أن يؤدي هذا إلى تعزيز الإيرادات غير النفطية بمقدار نقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في العام الحالي بالمقارنة بعام 2018.

وعلى الرغم من تحسن الأرصدة، فإن التقديرات الأولية للإنفاق لا تبعث على الثقة في إمكانية تحقيق الخفض المزمع في العجز، نظراً لزيادة المصروفات. وفي يوم 6 أغسطس/آب، أعلنت وزارة المالية والاقتصاد الوطني أن عجز الموازنة انخفض خلال النصف الأول من عام 2019 بمقدار 37.8% (بالمقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي) مدفوعاً بزيادة الإيرادات والانخفاض الهامشي في الإنفاق (2.5% بالمقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي). وفي الوقت نفسه، أشارت البيانات المحدثة التي أعلنتها الوزارة في أواخر مايو/آيار 2019 إلى أن إجمالي الإنفاق العام كان 24% و 23% من إجمالي الناتج المحلي في كل من عامي 2019 و 2020 – على التوالي – على نحو يفوق الهدفين المحددين في برنامج توازن الموازنة عند 22.6% و 21.6%. ومن المقدر أن يتقلص عجز الحساب الجاري إلى 3.6% من إجمالي الناتج المحلي، في مقابل 5.8% من إجمالي الناتج المحلي في 2018، مدفوعاً بالنمو في صادرات الخدمات. كما تشير التقديرات إلى استمرار انخفاض الاحتياطيات عند مستوى ملياري دولار في 2019 (أو شهر واحد من الواردات غير النفطية).

وقد أدى استمرار العجز الكبير في المالية العامة والحساب الجاري إلى ارتفاع سريع في نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي، والذي من المقدر أن يرتفع من 93% في 2018 إلى 100% في 2019. ومع ذلك، استطاع برنامج توازن الموازنة، مشفوعاً بالدعم الإقليمي بمبلغ 10 مليارات دولار، أن يحد من الضغوط السوقية وأدى إلى انخفاض كبير في هوامش عائد السندات.

وكما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، بلغت نسبة عالية من سكان البحرين سن العمل. وقد سعت الحكومة إلى تشجيع تعيين مواطنيها في القطاع الخاص عن طريق دعم الرواتب وتقديم مساندة مالية للشركات. ومع ذلك، أظهرت أحدث البيانات الصادرة عن هيئة تنظيم سوق العمل عن الربع الثاني من عام 2018 أن الوافدين ما زالوا يشكلون 79% من إجمالي قوة العمل، على الرغم من تقلص العمالة الأجنبية بنسبة 4.6% من ذروتها السابقة في الربع الأخير من عام 2016. ولم يرتفع معدل تشغيل البحرينيين إلا بنسبة 1% فقط في الربع الثاني من عام 2018 مقارنة بالربع ذاته من عام 2017. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، لا تزال نسبة مشاركة الشابات في قوة العمل (أي نسبة قوة العمل من الإناث في الفئة العمرية من 15 إلى 24 عاماً) منخفضة عند مستوى 29%، مقارنة بالشباب الذي تبلغ النسبة بينهم 57%. وبالمثل، فعلى الرغم من أن معدلات البطالة الكلية منخفضة عند مستوى 1% تقريباً، فإن معدل بطالة الإناث في الفئة العمرية من 15 إلى 24 عاماً يبلغ 12.8%. وفي أواخر عام 2018، أعلنت الحكومة سلسلة من الإصلاحات في إطار برنامج توازن الموازنة للحث على زيادة مشاركة المواطنين في القطاع الخاص، من بينها برنامج التقاعد الاختياري. وفضلا عن ذلك، يقدم صندوق

الشكل 1 البحرين/ النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

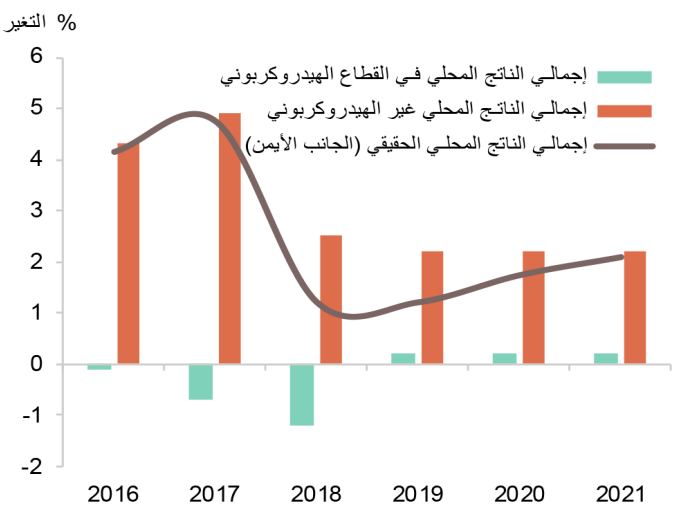

المصادر: السلطات البحرينية وتقديرات خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الشكل 2 البحرين/ العمليات الحكومية العامة

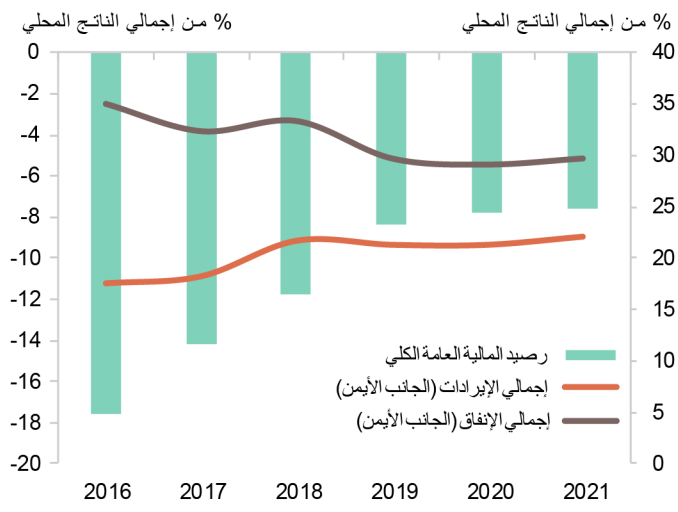

المصادر: السلطات البحرينية وتقديرات خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

العمل البحريني (تمكين) مبادرات لإعادة التدريب تمكن من الارتقاء بالمهارات، وزيادة مشاركة الإناث في قوة العمل. ويهدف البرنامج الوطني للتوظيف، الذي أعلن عنه مؤخراً في فبراير/شباط 2019، إلى جعل المواطنين الخيار الأول للتوظيف في القطاعين العام والخاص، وزيادة الرسوم على العمالة الوافدة.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يحقق الاقتصاد البحريني مستوى متوسطاً من النمو قدره 2.2% في المتوسط خلال الفترة 2020-2021، مع استمرار اعتماد الاقتصاد على إيراداته النفطية المحدودة لدعم شبكة الأمان للمواطنين، وزيادة التنويع الاقتصادي في الوقت نفسه. ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد غير النفطي ليصل إلى 3% خلال نفس الفترة، بفضل مستويات الإنفاق المرتفعة على البنية التحتية والزيادة في ناتج الصناعات التحويلية.

ومن شأن مواصلة إصلاحات المالية العامة، والتركيز على تحسين توجيه الدعم، في إطار برنامج توازن الموازنة، أن يساعد في خفض عجز المالية العامة إلى 7.7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، على افتراض تمويل تكاليف برنامج التقاعد الاختياري من مصادر خارج الموازنة. ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع مستوى الدين العام متجاوزاً 103% من إجمالي الناتج المحلي، خلال فترة التوقعات، في ظل متطلبات التمويل الإجمالية الكبيرة. كما يتوقع أن يستمر التحسن في الرصيد الأولي غير النفطي، على خلفية ارتفاع الإيرادات غير النفطية؛ التي يتوقع لها أن تصل إلى 6.7% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في 2020. ومن المرجح أن يستمر العجز في الحساب الجاري، ولكن بمستويات معتدلة. أما عن الاحتياطيات، من المتوقع أن تظل منخفضة عند مستوى يغطي شهراً واحداً من الواردات المستقبلية غير النفطية. ويمكن لبرنامج التقاعد الاختياري التابع للحكومة، والذي يغطي الآن حوالي 8000 شخص، أن يخفض أيضاً من فاتورة الأجور بمقدار 122 مليون دينار بحريني بحلول نهاية 2019، على افتراض عدم إجراء تعيينات جديدة.

وتواجه البحرين، في سياق تنفيذ برنامج توازن الموازنة، خيارات صعبة تتعلق بالسياسات العامة، ناجمة عن خفض الإنفاق الاجتماعي، وهو ما قد يخلف آثاراً سلبية على تقديم الخدمات العامة وبرامج شبكات الأمان. وبناءً عليه، يتعين تصميم برنامج إصلاح يحمي الفئات الأكثر معاناة وتأثراً، لضمان استدامة التقدم ولتعزيز رفاهة الشعب.

المخاطر والتحديات

في حين أدى الدعم المالي الإقليمي إلى خفض الضغوط على الأجل القريب، فإن التأخر في ضبط أوضاع المالية العامة، والتشديد في شروط التمويل العالمي، لا تزال تشكل مخاطر ذات آثار سلبية على آفاق المستقبل. وإذا ما حدث أي انحراف عن هدف تحقيق التوازن في الموازنة العامة، أو تأخّر في تنفيذ ضبط أوضاع المالية العامة، أو هبوط في أسعار النفط العالمية فقد تزيد الاحتياجات التمويلية، وترتفع حدة الضغوط على الاحتياطيات، وتتقلّص ثقة المستثمرين. ويتطلب تحقيق مركز متوازن للموازنة بحلول عام 2022 تدابير أقوى في جانب المالية العامة من تلك المقررة حالياً. ومما يساعد على خفض هذه المخاطر مواصلة إصلاحات المالية العامة، بما في ذلك زيادة تقليص الدعم، والوفر المرتبط ببرنامج التقاعد الاختياري، وارتفاع أسعار النفط، وتحسين كفاءة الإنفاق.

الجدول 2 البحرين/ مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر غير ذلك)

	2016	2017	2018	2019 ت	2020 ن	2021 ن
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق الثابتة	3.5	3.8	1.8	1.8	2.1	2.3
الاستهلاك الخاص	0.5	-1.4	2.6	2.4	1.6	2.3
الاستهلاك الحكومي	-0.6	3.1	-0.4	-0.5	-0.1	0.8
إجمالي استثمارات رأس المال الثابت	10.8	11.0	6.0	5.0	3.4	4.1
الصادرات، السلع والخدمات	-1.8	2.8	3.4	4.5	4.2	4.6
الواردات، السلع والخدمات	-3.4	7.8	1.2	4.0	4.8	4.5
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	3.5	3.8	1.8	1.8	2.1	2.3
الزراعة	6.9	-0.9	-0.9	-0.9	-0.9	-0.9
الصناعة	2.8	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6
الخدمات	4.0	6.3	2.7	2.7	3.2	3.5
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	2.8	1.4	2.1	3.3	3.2	2.3
رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	-4.6	-4.5	-5.8	-3.6	-3.4	-3.7
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	3.5	0.8	1.9	1.9	1.9	1.9
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	-17.6	-14.2	-11.7	-8.4	-7.7	-7.6

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.
ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات.